منبـــــر

حرية الصحافة والإعلام!

حصـاد شهـر فـبراير 2022

تطلـق المفوضيـة المصريـة للحقـوق والحريـات، نشـرتها الخاصـة بانتهـاكات الصحافـة والإعـلام والعامليـن بالحقـل الصحفـي والإعلامـي، والتضييـق علـى وسـائل الإعـلام، وفـي هـذه النشـرة، ترصـد المفوضيـة أبـرز الانتهـاكات التـي شـهدها الوسـط الصحفـي والإعلامـي علـى مـدار شـهر فبراير 2022 والتضييق الذي واجهه العاملون بالمجال.

منبر حرية الصحافة والإعلام

حصاد شهر فبراير 2022

منبر حرية الصحافة والإعلام

حصاد شهر فبراير 2022

الناشر
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
WWW.EC-RF.NET
Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

المحتويات

الفهرس	4
المقدمة	4
المنهجية	5
صحفيون قد الحبس	5
قرارات بإخلاء السبيل	11
قرارات بالمنع من الظهور	11
دعاوى قضائية	12
مشاريع قوانين تخص العمل الصحفي	16
أوضاع وظروف الاحتجاز	17
التوصيات	20

المقدمة

تطلق المفوضية المصرية للحقوق والحريات، نشرتها الخاصة بانتهاكات الصحافة والإعلام والعاملين بالحقل الصحفي والإعلامي، والتضييق على وسائل الإعلام، وفي هذه النشرة، ترصد المفوضية أبرز الانتهاكات التي شهدها الوسط الصحفي والإعلامي على مدار شهر فبراير 2022 والتضييق الذي واجهه العاملون بالمجال.

حرص الدستور المصري الصادر عام 2014 على كفالة حرية الصحافة والإعلام حيث أقرت مادته رقم 65 على أن حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول والكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر، ثم جاءت المادة رقم 70 بالنص على كفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر، وضمنت حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام لكل الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية، وأن يكون إصدارها بمجرد الإخطار، كما حظرت المادة 71 فرض الرقابة المطلقة على الصحف ووسائل الإعلام، إلا في زمن الحرب أو التعبئة العامة، كما قيدت كذلك توقيع عقوبات سالبة للحرية على جرائم النشر، وضمنت المادة 72 استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام.

وإذا كان الدستور قد عقد للقوانين مهمة تنظيم كيفية ممارسة حرية الصحافة والإعلام، فإن ذلك لا يعنى تقييد تلك الحرية أو وضع المزيد من العقبات سواء كان في كيفية إنشائها أو كيفية ممارستها، إذ إن هناك ترسانة القوانين السالبة للحريات والمقيدة لاستقلال وسائل الإعلام، وضعت مصر في ذيل الدول التي تحترم حرية الصحافة في معظم التقارير الدولية المعنية.

المنهجية

اعتمدت المفوضية المصرية للحقوق والحريات في كتابة النشرة، على ما تقدمه من دعم قانوني لبعض الصحفيين المعتقلين، إلى جانب ما جاء في الصحف والمواقع الإخبارية حول تجديدات الحبس لباقي الصحفيين ممن لا يحضر معهم محامي المفوضية المصرية. أيضا اعتمدت على ما نشر على الجريدة الرسمية بشأن تعديلات قانون الأوبئة والجوائح فيما يتعلق بمادة الحبس والغرامة، أيضا اعتمدت على ما ينشر من قرارات من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ونقابة الإعلاميين عبر مواقعها الرسمية وما تتضمنه من قرارات بالحجب أو منع الظهور أو التحقيق أو تقديم شكاوى ضد إعلاميين وصحفيين.

كما شملت النشرة الصحفيين الذين يتعرضون للحبس أو التضييق بسبب نشاطهم السياسي أيضا، خاصة وإن مهنة الصحافة في الأصل هي مهنة معنية بالحريات العامة ومراقبة السلطة وفضح الفساد وكشف الانتهاكات، لذلك لا تقتصر حماية الصحفيين والإعلاميين بشأن نشاطهم المهني ولكن السياسي. كما توسعت النشرة لترصد إلى جانب الصحفيين والإعلاميين، أيضا المدونين ومستخدمي الإنترنت للنشر والكتابة والتعبير عن رأيهم.

صحفيون قيد الحبس

-في 7 فبراير 2022 تم تجديد حبس الصحفي "توفيق عبد الواحد غانم " 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 238 لسنة 2021 حصر أمن دولة.

في 21 مايو 2021، تعرض غانم للاختفاء القسري لمدة 5 أيام تم خلالها استجوابه بشأن عمله السابق في وكالة الأناضول للأنباء التركية الحكومية. ثم مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة في 26 مايو 2021 وتم حبسه بتهم "نشر أخبار كاذبة" و "إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي" و "تهم تتعلق بالإرهاب".

وطالبت منظمة العفو الدولية، الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتدخل وإطلاق سراح غانم البالغ من العمر 66 عاما، مطالبة في الوقت نفسه لحين إخلاء سبيله، بضمان تواصله مع عائلته ومحاميه وحصوله على الرعاية الصحية المناسبة.

-في 10 فبراير 2022 تم تجديد حبس المصور الصحفي حمدي مختار علي – وشهرته "حمدي الزعيم" 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

يذكر أن قوات الأمن ألقت القبض عليه، في 5 يناير 2021، وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة، وفي 6 يناير ظهر عليه أعراض الاشتباه في الإصابة بـ كورونا وتم ترحيله إلى مستشفى عزل في منطقة العباسية، كما تم إحالة أوراقه للتحقيق يوم 8 يناير لكن تعذر لحالته الصحية، إلي أن ظهر في نيابة أمن الدولة 16 يناير 2021 على ذمة القضية 955 لسنة 2020 أمن دولة بتهم الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، نشر أخبار وبيانات كاذبة، استخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية لنشر أخبار كاذبة.

الجدير بالذكر أن حمدي مريض بالسكري ويعاني من عدة انزلاقات في العمود الفقري، وهو ما أثبته أثناء تحقيق النيابة معه.

-في 10 فبراير 2022 تم تجديد حبس الصحفي "محمد سعيد فهمي" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

ألقي القبض على الصحفي بجريدة الوطن القطرية بتاريخ 31 مايو 2018 وتعرض للاختفاء لمدة 45 يومًا قبل ظهوره داخل نيابة أمن الدولة والتحقيق معه في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا بتهم الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر اخبار كاذبة. ظل رهن الحبس حتى صدور قرار إخلاء سبيل بتاريخ 15 يوليو 2020 لتجاوزه مدة الحبس الاحتياطي.

تم ترحيله إلى قسم الشرطة تمهيدا لإخلاء سبيله وتم إخفائه لمدة أربعة أشهر، حتى ظهر داخل نيابة العجوزة بتاريخ 18 نوفمبر 2020 والتحقيق معه في القضية رقم 2727 لسنة 2020 جنح العجوزة بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية وظل رهن الحبس الاحتياطي حتى قرار إخلاء سبيله بضمان مالي 5 آلاف جنيه في 1 ديسمبر 2020.

أثناء ترحيله إلى قسم الشرطة تمهيدا لإخلاء سبيله، اختفى مرة أخرى لمدة شهر ونصف قبل أن يظهر داخل نيابة أمن الدولة العليا في تاريخ 16 يناير 2021، والتحقيق معه في القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية وحبسه احتياطيا على ذمتها.

-في 13 فبراير 2022 تم تجديد حبس الصحفي "عبد الرحمن عبد المنعم فراج " 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1365 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

وكانت قوات الأمن ألقت القبض على عبد الرحمن عبد المنعم فراج الصحفي بوكالة الأناضول، منذ يوم 25 نوفمبر 2018، وبعد اعتقاله؛ ظل قيد الاختفاء القسري والتعذيب لمدة 67 يوماً، عُرض بعدها على النيابة وتم الزج به بعدها في قضية سياسية، لينقل إلى سجن طرة شديد الحراسة2، أو ما يُعرف بـ"سجن العقرب2". وهو مريض سكر من الدرجة الأولى، ويحتاج لمتابعة طبية مستمرة.

-في 13 فبراير 2022 تم تجديد حبس الصحفي "هشام عبد العزيز" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1956 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

والقضية 1956 لسنة 2019 هي الثانية لهشام بعد تدويره وحبسه احتياطيا على ذمتها بعد أن حصل على قرار إخلاء سبيل من القضية رقم 1365 لعام 2018 حصر أمن دولة في ديسمبر2020 بكفالة 20 ألف جنيه لكن القرار لم ينفذ ليتم تدويره على قضية أخرى بعد 24 يوما من الاختفاء بتهمة الانضمام لجماعة إرهابية وهي نفس التهم في القضيتين.

وتم القبض على الصحفي هشام عبد العزيز في يونيو 2019 عقب عودته من الدوحة لقضاء إجازته المعتادة.

-في 13 فبراير 2022 تم تجديد حبس الصحفي " مدحت رمضان" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 680 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

ألقي القبض عليه من منزل أسرته بالمنوفية، في 28 مايو 2020، ظل رهن الاختفاء لمدة شهر حتى ظهر داخل نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 27 يونيو 2020 وتم التحقيق معه في القضية رقم 680 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا ووجهت إليه اتهامات "الانضمام الى جماعة ارهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة واساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي".

-في 13 فبراير 2022 تم تجديد حبس بهاء الدين إبراهيم الصحفي بقناة الجزيرة مباشر45 يومًا على ذمة القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن دولة عليا.

وفي فبراير 2020، استوقفت قوات الأمن، بهاء الدين إبراهيم في مطار برج العرب الدولي، أثناء عودته هو وأسرته إلى قطر، بعد قضائهم إجازتهم السنوية في مصر، ومنعته من السفر وسحبت جواز سفره، وطلب منه ضباط المطار الذهاب إلى مقر الأمن الوطني للحصول على جواز السفر، وفى يوم 23 من الشهر ذاته قرر الصحفي

السفر فألقت قوات الأمن القبض عليه من مطار برج العرب، وصادرت جميع متعلقات الشخصية، وأمواله والهدايا التي كان يحملها لأسرته والوثائق الشخصية.

وظهر الصحفي في نيابة أمن الدولة العليا في 6 مايو 2020، ووجهت له تهم الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون، ونشر أخبار كاذبة، وأودعته النيابة في سجن استقبال طرة.

-في 13 فبراير 2022 تم تجديد حبس الصحفي "احمد سبيع" 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1111 لسنة 2020 حصر أمن دولة، وكان قد ألقي القبض عليه فجر يوم 27 فبراير 2020 من منزله، حيث تم اقتياده إلى مقر الأمن الوطني، وتم إخفاؤه هناك لمدة يومين، ووجهت النيابة له في القضية رقم 1111 لسنة 2020 حصر أمن دولة، اتهامات الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة والتحريض ضد الدولة، وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن إيمان محروس، زوجة الزميل الصحفي المحبوس أحمد سبيع، كانت قد تقدمت بطلب إلى نقيب الصحفيين ضياء رشوان، طالبت خلاله بتكليف محامي النقابة بالحضور مع زوجها وتكليفه بزيارة زوجها في محبسه "شديد الحراسة"، والسماح لها بزيارته والاطمئنان عليه.

وقالت إيمان محروس في طلبها، إن زوجها "ممنوع من الزيارة منذ قُبض عليه في 28 فبراير حتى وقتنا هذا، ولا نتمكن نحن أسرته من إدخال الأدوية الخاصة به خاصة بعد سوء حالته الصحية في محبسه، كذلك باقي المتعلقات الشخصية الضرورية".

-في 14 فبراير 2022 تم تجديد حبس الصحفي والمدون "عبده فايد" 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات فى القضية رقم 535 لسنة 2020حصر أمن دولة بتهم مشاركة جماعة إرهابية ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة واستخدام حساب على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي بغرض نشر وإذاعة الأخبار الكاذبة.

ألقي القبض عليه من منزله من منطقة الهرم بمحافظة الجيزة صباح يوم 26 مايو 2020، وتم اصطحابه مقر قوات الأمن المركزي في منطقة الجبل الأحمر، التي بقي مختفيًا فيها 5 أيام، تقدمت خلالها اسرته بتلغرافات للنائب العام، الى أن تم عرضه اليوم على نيابة امن الدولة اليوم 31 مايو على ذمة القضية 535 لسنة ٢٠٢٠ أمن الدولة، حيث تطرق التحقيق لمنشورات قام بكتابتها على صفحته الشخصية على فيسبوك عن حالة نظام الرعاية الصحية المصري خلال وباء فيروس كورونا.

-14 فبراير 2022، تجديد حبس الصحفي "بدر محمد" رئيس تحرير جريدة الأسرة العربية سابقا 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1360لسنة 2019 حصر أمن دولة.

وكانت قوة أمنية ألقت القبض على الصحفي بدر محمد فجر يوم 29 مارس 2017 على ذمة القضية 316 لسنة 2017، وظلت النيابة العامة تصدر عشرات القرارات المتتالية باستمرار حبس بدر حتى أكمل عامين داخل محبسه بسجن ليمان طره ليصدر قرار بإخلاء سبيله ويتم ترحيله إلى ديوان قسم شرطة 6 أكتوبر تمهيدا لإطلاق سراحه.

في 8 ديسمبر 2019، اختفى بدر من دون توفر أية معلومات عنه سواء لأسرته أو محاميه وأستمر اختفاء بدر قسريا حتى عاود الظهور أمام نيابة أمن الدولة مع قوة أمنية مساء 22 فبراير 2020، تم التحقيق معه في القضية رقم 1360 لسنة 2019 حصر أمن دولة ووجهت اليه اتهامات مشاركة الانضمام الى جماعة ارهابية.

-في 14 فبراير 2022 تم تجديد حبس الصحفي "محمد عطية الشاعر" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1480 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

-في 14 فبراير 2022 تم تجديد حبس الصحفي " كريم ابراهيم" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 569 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

وألقت قوات الأمن القبض على إبراهيم في 14 ابريل 2020 عقب وقوع حادث منطقة الأميرية الذي شهد تبادلا لإطلاق النار بين قوات الأمن وعناصر إرهابية، خاصة وأن كريم يسكن نفس المنطقة التي شهدت الحادث.

وظهر إبراهيم بعد عدة أشهر من القبض عليه في مقر نيابة أمن الدولة العليا، التي حققت معه في القضية المشار إليها وقررت حبسه 15 يوما احتياطيا منذ ذلك الحين ويتم التجديد له بشكل دوري. ويواجه كريم اتهامات ببث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، ومشاركة جماعة إرهابية مع العلم والترويج لأغراضها.

-في 14 فبراير 2022 تم تجديد حبس الصحفي "عبد الناصر سلامة" 45 يوما على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1683 لسنة 2021 حصر أمن دولة.

كانت قوات الأمن قد اعتقلت رئيس تحرير الأهرام الأسبق، عبد الناصر سلامة من منزله بالإسكندرية فجر يوم 17 يوليو 2021.

جاء اعتقال سلامة على إثر مقال نشره عبر صفحته الشخصية على "فيسبوك" طالب فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتنحي عن الحكم وتقديم نفسه للمحاكمة، بسبب "الهزيمة الثقيلة أمام إثيوبيا، وإضاعة حق مصر التاريخي في مياه النيل". وعقب اعتقاله، وجهت النيابة العامة، لسلامة تهم "تمويل الإرهاب، والانضمام لجماعة إرهابية أسست على خلاف أحكام القانون".

-في 16 فبراير 2022تم تجديد حبس الصحفي "أحمد محمد ابو خليل" 45 يوما احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 558 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

وألقت قوات الأمن القبض على "أبو خليل" في يونيو 2020، وتعرض للاختفاء القسري 10 أيام، ليظهر بعدها في نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية الحالية، ووجهت إليه اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة.

-في 16 فبراير 2022 جددت محكمة جنايات القاهرة، أمر حبس الصحفي أحمد علام 45 يومًا، على ذمة القضية رقم 558 لسنة 2020 حصر أمن دولة، بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وألقي القبض على علام في منزل أهله في محافظة الجيزة، في 21 إبريل 2020، وأُخفي قسرياً لمدة 6 أيام، حتى ظهر أمام نيابة أمن الدولة بتهمة الانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين."

-وفي نفس اليوم، قررت محكمة جنايات القاهرة دائرة الإرهاب، تجديد حبس الصحفي خالد غنيم، لمدة 45 يوماً احتياطياً، على ذمة نفس القضية رقم 558 لسنة 2020. والمحبوس منذ 12 أبريل 2020، بدعوى اتهامه بـ"نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها والترويج لأغراضها".

-في 28 فبراير2022 تجديد حبس الصحفي "مصطفى الخطيب - مراسل لوكالة الاسوشيتدبريس الأمريكية" ٤٥ يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية ٤٨٨ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة.

ألقي القبض عليه من منزله بتاريخ 13 أكتوبر 2019 وتم عرضه على نيابة أمن الدولة والتحقيق معه في القضية رقم 488 لسنة 2019 بتهم مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة واساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي.

قرارات بإخلاء السبيل

في 23 فبراير 2022 قررت محكمة جنايات الزقازيق، إخلاء سبيل الباحث والمدون القرآني رضا عبد الرحمن بدون كفالة على ذمة التحقيقات في القضية رقم 3418 لسنة 2020 جنح أمن دولة طوارئ كفر صقر.

يذكر أن عبد الرحمن تكرر احتجازه بدون توجيه أي تهم إليه عدة مرات بسبب تعبيره عن أفكاره على مدونته، وبعد آخر احتجاز له عام 2016 أمرته أجهزة الأمن بوقف نشاطه تمامًا، وبالفعل أغلق مدونته وتوقف تمامًا عن أي نشاط.

قرارات بالمنع من الظهور

-في 8 فبراير 2022 أصدر الدكتور طارق سعدة، نقيب الإعلاميين قرارًا برقم 3 لسنة 2022 بمنع ظهور حسام حداد مُقدم برنامج «صباح الخير يا مصر» على أي وسيلة إعلامية داخل مصر لحين انتهاء التحقيق معه فيما هو منسوب إليه من مخالفات مهنية وقانونية، ومخالفة ميثاق الشرف الإعلامي ومدونة السلوك وتوفيق أوضاعه داخل نقابة الإعلاميين.

وكان المذيع حسام حداد، قال إن "النادي الأهلي يمثل نفسه وليس مصر في بطولة العالم للأندية، ومن حق جماهير الأندية الأخرى عدم تشجيعه في هذه البطولة"، مضيفاً أن "المهم هو التوحد خلف المنتخب الوطني خاصة بعد الحالة التي كانت عليها الجماهير في بطولة كأس الأمم الإفريقية". وهو ما استدعى تحرك الهيئة الوطنية للإعلام بإيقافه.

-في 8 فبراير 2022 أثارت المداخلة المفبركة للدكتور مجدي يعقوب، جراح القلب العالمي، بقناة الحدث الفضائية، العديد من ردود الفعل الساخرة على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أكد معلقون أن الصوت واضح للجميع أنه مفبرك وبعيد عن نبرة يعقوب المقل في الظهور الإعلامي.

وبدوره، أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قراره بإيقاف البرنامج كرد فعل على فبركة مكالمة هاتفية مع شخص أدعى أنه طبيب القلب العالمي مجدي يعقوب، وإحالة المسؤولين بالقناة للتحقيق، ومخاطبة نقابة الإعلاميين للتعامل مع الشق التأديبي الخاص بمقدمي البرنامج.

من جانبها أصدرت نقابة الإعلاميين، بيانا قررت فيه منع فريق عمل البرنامج، وإحالة المسؤولين والإعلاميين للتحقيق، ومنع مخرجي ومعدي ومقدمي البرنامج من ممارسة النشاط الإعلامي للكذب والتضليل ونشر أخبار كاذبة، في قرار حمل رقم 4 لسنة 2022.

-في 24 فبراير 2022 أصدر الدكتور طارق سعده نقيب الإعلاميين، القرار رقم (7) بإيقاف هاني حتحوت مقدم برنامج «الماتش» على فضائية «صدى البلد» عن ممارسة النشاط الإعلامي على أي وسيلة إعلامية داخل جمهورية مصر العربية لمدة أسبوعين تبدأ الجمعة 2022/2/25 وتنتهي السبت 2022/3/12.

جاء القرار، بعد امتثال حتحوت للتحقيق في مقر النقابة وإقراره بما هو منسوب إليه من مخالفته لميثاق الشرف الإعلامي في باب الواجبات الفقرة (5) التي تنص على احترام آداب الحوار الإعلامي وتجنب الدخول في ملاسنات وخلافات شخصية.

دعاوى قضائية

-في 23 فبراير2022 حجزت محكمة مستأنف أكتوبر، الاستئناف المقدم من المذيعة راغدة شلهوب والناقد الفني طارق الشناوي علي الحكم الصادر ضدهما لسب وقذف الفنانة حلا شيحة ومعز مسعود، للحكم في جلسة 23 مارس المقبل.

وكانت محكمة جنح ثالث أكتوبر، قضت بتغريم المذيعة راغدة شلهوب 15 ألف جنيه بالإضافة إلى تعويض ١٠٠ ألف جنيه و٥٠ ألف جنيه أتعاب محاماة لسب وقذف معز مسعود وحلا شيحة في إحدى حلقاتها المذاعة على قناة النهار.

كما قضت المحكمة في نفس القضية، التي تحمل رقم 5444 لسنة 2021 جنح أكتوبر، بتغريم الناقد الفني طارق الشناوي 0 آلاف جنيه بالإضافة إلى المصاريف.

-في 12 فبراير 2022 أصدرت الدائرة الثالثة بمحكمة القاهرة الاقتصادية حكمًا بتغريم المذيع التليفزيوني أدهم الكموني بمبلغ 10 آلاف جنيه مع إلزامه بدفع 5 آلاف جنيه لأحد المستشارين تعويض مؤقت له بعد ثبوت قيامه بنشر عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" عبارات وألفاظ تضمنت خدشا لاعتباره وإسناد أمور لو صحت لأوجبت عقابه قانونًا، واحتقاره عند أهل وطنه.

صدر الحكم في الجنحة رقم 1435 لسنة 2021 جنح اقتصادية القاهرة برئاسة القاضي محمود عابدين، رئيس المحكمة وعضوية القاضيين إبراهيم صالح ومحمود يحيى، رئيسي المحكمة وحضور أحمد محمد، وكيل النيابة وأمانة سر عماد رمضان.

وكانت النيابة العامة أحالت المتهم أدهم هاني عبد العزيز الكموني "مذيع تليفزيوني" للمحاكمة لقيامه بقذف أحد المستشارين بأن نشر على حسابه "فيسبوك" عبارات وألفاظ تضمنت إسنادا الأمور، وسب المستشار بنشر عبارات وألفاظ تضمنت خدشا لاعتباره، وتعمد مضايقته بإساءته استخدام أجهزة الاتصالات".

-في 14 فبراير 2022 حصلت الصحفية دينا محمد سيد حسين على حكم نهائي لصالحها في الدعوى المرفوعة منها ضد رئيس مجلس إدارة شركة "جودنيوز" التي تصدر عنها جريدة العالم اليوم والممثل القانوني للشركة وآخرين.

وكانت الدائرة الثانية عمال كلى شمال الجيزة بتاريخ 6 مايو 2021 ، قضت في الدعوى رقم 1966 لسنة 2018 بقبول الطلب العارض المبدئ من المدعية (الصحفية) شكلا، وفى موضوعه وموضوع الدعوى بإلزام المدعى عليه الثاني (الممثل القانوني لشركتي جود نيوز انترناشيونال والأخبار السعيدة للصحافة والنشر ويصدر عنهما جريدة العالم اليوم) بصفته بأن يؤدي للمدعية (الصحفية) مبلغ مالي عن أجرها في الفترة من 1 / 10 / 2018 حتى 8 / 10 / 2018، وأن يؤدي لها مبلغ مالي ثانٍ تعويضًا عن الفصل التعسفي، ومبلغ آخر عن مهلة الإخطار، وألزمته المصروفات ومقابل أتعاب محاماة.

-في 19 فبراير 2022 قررت محكمة مستأنف القاهرة الاقتصادية، تأجيل نظر الاستئناف المقدم من الإعلامي الرياضي خالد الغندور على حكم إلزام الإعلامي عبد الناصر زيدان بأداء ٥٠٠ ألف جنيه في الدعوى المقامة ضده، التي تطالب بتعويض عشرة ملايين جنيه، لنشر فيديو عبر صفحة على فيس بوك تضمن سبا وقذفا وتشهيرا وتنمرا، إلي جلسة ١٣ مارس المقبل.

وفي ٢٨ ديسمبر الماضي، قضت المحكمة الاقتصادية في القاهرة، بإلزام الإعلامي عبد الناصر زيدان بأداء ٥٠٠ ألف جنيه لخالد الغندور في الدعوى المقامة ضده، والتي تطالب بتعويض عشرة ملايين جنيه، لنشر فيديو عبر صفحة على فيس بوك تضمن سبا وقذفا وتشهيرا وتنمرا.

-في 24 فبراير 2022 قضت الدائرة 3 عمال كلي شمال الجيزة المنعقدة بمحكمة الجيزة الابتدائية، بإلزام جريدة العالم اليوم بمبلغ مالي كتعويض مادي وأدبي ومقابل لرصيد الإجازات ومقابل مهلة الإخطار.

وترجع القضية، إلى أكتوبر 2018 عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا (بينهم الصحفي نصر عبد الله)، بفصلهم تعسفيًا من قِبل إدارة الجريدة، عند قيام أحد الصحفيين باستخراج برنت تأميني ليفاجئ بغلق ملفات جميع العاملين بالشركة منذ 21 أغسطس 2014 بسبب إيقاف وتصفية نشاط الشركة دون إخبار العاملين بالشركة لتوفيق أوضاعهم القانونية، وهو ما يعد إجراء غير قانوني، فقاموا بتحرير المحضر رقم 24215 لسنة 2018 جنح العجوزة لإثبات الواقعة.

وقدم الصحفي نصر عبد الله شكوى لمكتب العمل لتضرره من فصله تعسفياً دون مبرر أو مسوغ قانوني ولصرف الأجر الشهري والحوافز وبدل مهلة الإخطار ولتسوية النزاع بالطرق الودية ولتعذر التسوية تم إحالة الشكوى للمحكمة بالدعوى الماثلة.

-في 26 فبراير2022، أجلت محكمة القاهرة الاقتصادية، أولى جلسات محاكمة الصحفية والكاتبة رشا عزب، في قضية تضامنها مع ناجيات من التحرش لـ 12 مارس 2022 لطلب الاطلاع، وحضر عدد مع المتضامنين والحقوقيين، كما حضر محمود كامل، عضو مجلس نقابة الصحفيين، ومحامي نقابة الصحفيين للتضامن مع رشا.

وتأتي خلفية هذه المحاكمة بسبب تضامنها ودعمها للناجيات من جرائم العنف الجنسي والمرتكبة من قبل المخرج إسلام عزازي، التي نُشرت شهاداتهن بمدونة "دفتر حكايات".

يذكر أن رشا هي الأولى التي يتم محاكمتها بهذا السبب، نتيجة لرفع عزازي قضية سب وقذف ضدها. حيث تقدم عزازي، في 24 نوفمبر الماضي ببلاغ ضد رشا عزب والمخرجة والناشطة عايدة الكاشف، متهماً إياهما بالسب والقذف، بعد تضامنهما مع مجموعة من النساء اتهموه بالتحرش أو الاعتداء الجنسي عليهن، قبل أيام من انطلاق

الدورة الماضية من "مهرجان القاهرة السينمائي الدولي" الذي كان مشاركاً فيه بفيلم عن قضايا النساء يحمل اسم "عنها".

-في 28 فبراير2022 قضت المحكمة الاقتصادية، ببراءة عبد الناصر زيدان في الدعوى القضائية المقامة ضده من رئيس نادي الزمالك مرتضى منصور والتي تحمل رقم ١٣٩١ لسنة ٢١، ويتهمه فيها بالسب والقذف وتعمد الإزعاج عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

-في 10 فبراير 2022 قررت محكمة النقض، رفض الطعن رقم 48 لسنة 2020 المقدم من محامي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ضد الحكم الصادر عن المحكمة الاقتصادية بالإسكندرية، بحبس الناشط والمدون أنس حسن، 3 سنوات وتغريمه 300 ألف جنيه .

ويُواجه حسن تهمًا بازدراء الأديان وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك لاتهامه بإدارة صفحة الملحدين المصريين عبر فيسبوك، وقد حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلًا، وفي الموضوع برفضه، وذلك في أولى جلسات نظر الطعن.

ألقت قوات الأمن المصرية القبض على المدوّن أنس حسن في منزله بمدينة الإسكندرية في أغسطس عام 2019. واتُهم بإدارة صفحة على موقع فيسبوك باسم "الملحدين المصريين"، ورد في محضر الاتهام أنها "تنشر أفكاراً إلحادية وانتقادات للأديان السماوية".

-في 15 فبراير 2022 قضت محكمة القاهرة الاقتصادية، برفض القضية رقم 17960 لسنة 2019، التي رفعت من الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر، والمعروفة إعلاميًا بـ«خدش رونق الأزهر الشريف»، وإعادتها للنيابة العامة لعدم الاختصاص النوعي.

وكان الأزهر الشريف تقدم ببلاغ للنائب العام ضد رئيس تحرير موقع "المرجع" والصحفي محمد أبو العيون بعد نشره تقريرًا حمل عنوان "رحلة الصعود.. كيف أصبح محمد عبد السلام رجل الإخوان الأول في الأزهر."

واعتبر الأزهر في بلاغه أن التقرير إهانة للأزهر وقياداته، وادعاء بوقائع كاذبة بهدف الإساءة للمؤسسة وتشويه رسالتها.

-في 27 فبراير 2022أدانت 4 منظمات (المفوضية المصرية للحقوق والحريات - - مؤسسة حرية الفكر والتعبير- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - الجبهة المصرية لحقوق الإنسان) قيام النائب العام حمادة الصاوي، بإحالة الإعلامي إبراهيم عيسى للتحقيق في البلاغات المقدمة ضده، بخصوص تصريحات كان قد أدلى بها خلال برنامجه "حديث القاهرة"، وتطالب النائب العام بحفظ البلاغات المقدمة ضد عيسى.

وقالت المنظمات في بيان لها، إن مثل تلك الخطوات، تنتهك بشكل أساسي الحق في حرية التعبير المكفولة بموجب الدستور، وتتعارض مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، التي كان قد أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال العام الماضي، والتي تضمنت عددًا من النقاط من أبرزها، مواصلة جهود الدولة لحماية الإعلاميين والصحفيين أثناء تأديتهم لعملهم، في إطار الدستور والقوانين المنظمة لذلك .

وتابع البيان: "هذه الردود تأتي في إطار عرض الرأي والرأي الآخر، وهو حق مكفول للجميع، ولكن تدخلت النيابة العامة بقرار فتح التحقيق في بلاغات قدمها البعض إليها، تتهم ابراهيم عيسى بازدراء الدين الإسلامي".

وأكدت المنظمات أن ما قام به عيسى هو ممارسة طبيعية لحقوقه المشروعة في التعبير عن رأيه، والتي كفلها كل من الدستور والقانون، حيث نصت المادة (65) من الدستور على "حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر، بالإضافة إلى حق عيسى في ممارسة عمله كإعلامي بحرية دون تضييق.

مشاريع قوانين تخص العمل الصحفي

في 19 فبراير 2022 تقدمت الدكتورة آيات الحداد عضو مجلس النواب، باقتراح من أجل تطبيق نظام يحد من التصوير العشوائي للبعض، من أجل الحصول على نسب مشاهدات عالية ومن ثم صناعة "الترينـد" وأن يكون من المشاهير، والتفرقة بين ما يتم تصويره بهدف تحرك الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على المجتمع.

وقالت الحداد، إن حرمة الحياة الخاصة للمواطنين محمية بالقانون والدستور، ولا يجوز المساس بها من الناحية المادية أو المعنوية، إلا أنه في الآونة الأخيرة وبسبب التطور التكنولوجي وظهور تقنيات حديثة تعمل على بث ونشر الأخبار والمعلومات سواء كانت صحيحة أو كاذبة وبدون التحري عن صدقها من الجهات المختصة، وهو ما يمثل انتهاكا للحقوق العامة والحريات.

وأوضحت، أن نتيجة التصوير للفيديوهات التي يتم تداولها بدون اذن صاحبها قد يكون شيئا إيجابيا، ولكنه في حالات أخرى يسبب كوارث ويعيق من حرية الأشخاص، حتى أن البعض لا يهمه سوى تحقيق المكاسب المادية من خلال زيادة نسب المشاهدة دون مراعاة صحة ما جاء من عدمه .

وأكدت أن الكثيرين اليوم يعيشون بلا أمان بسبب الفيديوهات والصور التي تلتقط خلسة بدون علم أصحابها، أو طلب الإذن منه، وأنه شيء مهين ومخيف ومن المفترض العقاب عليه أسوة بالعديد من الدول، لأنه قد يكون الشخص مجني عليه ويتم تصويره على أنه جاني والعكس صحيح.

وأشارت الدكتورة آيات الحداد إلى أن من يلتقط فيديوهات تساعد في إحقاق الحقوق عليه أن يقوم بإرسالها للجهات المختصة عبر تطبيق «كلنا آمن»، وما على المواطن سوى تحميل التطبيق وإرسال المقطع إلى الجهات المعنية حتى يتم التحقق منه والحفاظ على الأدلة في القضايا، حتى لا يساعد النشر الجاني في الفرار من العدالة أو طمس الأدلة وبالتالي فإن هذا النظام سيحافظ على الحقوق دون التشهير، وحتى لا نفاجئ كل يوم بفضيحة على هيئة قضية بعد نشرها بين الناس.

أوضاع وظروف الاحتجاز

-في 22 فبراير 2022 نشرت صفحة الحرية للمنتج السينمائي معتز عبد الفتاح، رسالة لمعتز من داخل محبسه، عبر فيها عن أمنيته بأن ينال حريته قريبًا، وأعلن استقالته من نقابة المهن السينمائية.

وقال معتز في رسالته: "الزملاء الأعزاء أعضاء الجمعية العمومية لنقابة المهن السينمائية: بعد مرور ٢٢ عامًا على عضويتي بنقابة المهن السينمائية شرفت خلالها بالانتماء إلى إحدى قلاع حرية الرأي والتعبير والدفاع عن الفن والفنانين والانتصار للإبداع. ولكن من خلال تجربتي الشخصية وبعد مرور ٢٢ شهرا على حبسي احتياطيا على ذمة قضية رأي دون محاكمة! فوجئت بتخاذل النقابة في دعمي وتراجعها عن تقديم أي جهد يذكر في مساندتي".

وتابع: "سلكت عدة سبل خلال الفترة الماضية لحث النقابة على القيام بدورها في مؤازرة أعضائها؛ وكانت النتيجة هي الغياب الكامل والصمت التام من قبل النقابة ومجلسها".

وأضاف معتز: "بعد تفكير طويل وانتظار مرير؛ قررت أن أضع حدا لعلاقتي بالنقابة وأتقدم باستقالتي من عضويتها؛ مع تمسكي الكامل بحبي وفخري بكوني سينمائيا مصريا، وأملى في أن تعود النقابة يوما ما للاضطلاع بدورها في الدفاع عن حقوق أعضائها وحرية التعبير والإبداع".

وقال المنتج السينمائي: "كما أوكد على أن استقالتي لا تعنى بحال اعتزالي للعمل السينمائي؛ فأنا سأظل دائما وأبدا أعتبر الفن شغفي الوحيد والعمل المقرب لقلبي، وسوف أستمر بعملي ولكن بشكل حر دون عضوية كيانات لا تقوم بدورها ".

واختتم معتز: "أتقدم بالشكر لكل من دعمني وساندني خلال الفترة الماضية من الزملاء السينمائيين، وأتمنى أن أتمكن قريبا من نيل حريتي وأن ينال السينمائيين ما يتمنونه من نقابتهم."

وكانت قوات الأمن قد ألقت القبض على المخرج معتز عبد الوهاب في 5 مايو 2020، وتعرض للاختفاء حتى ظهوره في نيابة أمن الدولة العليا يوم 11 مايو 2020، للتحقيق معه على ذمة القضية رقم 568 لسنة 2020 حصر تحقيق أمن دولة عليا.

وظل معتز رهن الحبس على هذه القضية حتى قرار محكمة الجنايات في 5 أكتوبر 2020 إخلاء سبيله بتدابير احترازية، وأثناء إنهاء إجراءات إخلاء السبيل انقطع التواصل بينه وبين أسرته ومحاميه، ليظهر بعدها بأسبوعين مرة أخرى في نيابة أمن الدولة للتحقيق معه في قضيته الحالية التي تحمل رقم 855 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا.

وعبد الوهاب هو منتج سينمائي لعدد من الأفلام، بينها "لما بتولد، قلب مدينة القاهرة، الطيب سيرة ذاتيه للوطن، بصمات علي بدرخان، ومكان اسمه الوطن". وسبق وخاطبت نقابة السينمائيين النائب العام والمحامي العام لنيابة أمن الدولة للإفراج عن عبد الوهاب.

وقالت نقابة السينمائيين في بيان سابق لها، إنه فور أن علم المخرج مسعد فودة نقيب المهن السينمائية بنبأ القبض على الزميل المنتج معتز بالله محمود عبد الوهاب قام بتقديم طلب إلى المستشار النائب العام لإخلاء سبيله نظراً لسيرته الحسنة وتاريخه الفني الناصع.

كما وجه نقيب السينمائيين، خطابا للمستشار المحامي العام لنيابة أمن الدولة بصدد هذا الأمر، وتابع بيان النقابة إنه جاري العمل القانوني الدؤوب للرد على ما نسب إليه من أمور تجافي الحقائق والمنطق وتاريخه كعضو بشعبة الإنتاج بالنقابة.

التوصيات

- إلغاء كافة أشكال الرقابة المسبقة على حرية التعبير وحرية الصحافة والاعلام، ووضع تشريعات تعاقب من يفعل ذلك بغير الطريق الذي يحدده القانون.
- ضرورة وجود بنية تشريعية تضمن حرية الحصول على المعلومات وحرية تداولها بكافة الطرق تتوافق مع المعايير العالمية لحرية الرأي والتعبير.
- التوقف عن حجب مواقع الويب ورفع الحجب عن مواقع الويب المحجوبة والتوقف عن ممارسة الرقابة على الإنترنت.
- إخلاء سبيل جميع الصحفيين المحبوسين احتياطيًّا، ووقف قرارات تدوير الصحفيين المخلي سبيلهم على ذمة قضايا جديدة.
- إلغاء نص المادة السابعة من قانون جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018 وذلك بإعادة صياغة النص بصورة دقيقة، وضرورة ضبط المصطلحات الواردة، وأن يكون حجب المواقع بقرار قضائي قطعي وبات ولأسباب محددة حصرًا في الجرائم شديدة الخطورة وعدم التوسع في ذلك.